اتحاد الصناعات والغرف التجارية:

حوار جاد مع الحكومة.. حول القضايا الاقتصادية

اتفقنا على إصدار مجموعة قوانين عقب انضباط السوق

كتب - محمد العزاوى:

أكد الدكتور عبدالمنعم سعودى رئيس اتحاد الصناعات ان الحكومة نجحت خلال العام الماضى فى تنقية المناخ الاقتصادى وتحسين المناخ الاستثمارى واستيعاب القضايا بموضوعية مشيرا إلى ان الحكومة لديها الشفافية الكاملة فى تشخيص المشاكل وايجاد الحلول لها مثل قانون الرهن العقارى وقانون اتحاد الصناعات وقال ان الحكومة بدأت حوارا جادا مع كافة منظمات الاعمال للاستماع لمقترحاتهم واتخذت العديد من القرارات التى

د. عبد المنعم سعودى

د. نادر رياض

سلامة حمزة

لاتحتاج إلى تشريعات

واضاف ان هناك حزمة من القوانين والتشريعات تم دراستها وبحثها مع منظمات الاعمال واصبحت جاهزة لعرضها خلال دورة مجلس الشعب الحالية مما سيكون لها مردود ايجابى على تحسين الاداء الاقتصادى وزيادة معدلات النمو.

وقال انه يطالب الحكومة فى العام الجديد اعطاء أولويات فى برنامجها للتعديلات والتشريعات والقوانين المؤثرة لدراستها وسرعة اصدارها حيث انها ستؤثر فى النشاط الاقتصادى وزيادة الصادرات وخلق فرص العمل.

قانون الغرف التجارية

يقول خالد ابواسماعيل رئيس اتحاد الغرف التجارية انه يطالب الحكومة بسرعة اصدار قانون الغرف التجارية لتنظيم عمليات السوق وكذلك اصدار قانون الغش والتدليس وقانون الشركات الذى يتم دراسته مع الحكومة حاليا حتى يمكن احداث انتعاش بالاسواق.

يقول المهندس نادر مصطفى على عضو اتحاد الصناعات انه يجب على الحكومة اعادة النظر فى نظام المعارض الدولية وأن يتم منح العارضين خصومات كبيرة تصل إلى اكثر من ٥٠٪ على الشحن وعلى تذاكر الطيران وضرورة اعفاء السلع الراسمالية من ضريبة المبيعات وفتح الائتمان الكامل للصناع الجادين مع تخفيض قيمة الفوائد على القروض الممنوحة كذلك اعادة النظر فى نظام المحاسبة الضريبية للصناع.

يطالب سمير علام رئيس غرفة صناعة مواد البناء بسرعة اصدار قانون الرهن العقارى حيث انه يمثل قاطرة الانشاءات ويزيد الطلب على مواد البناء وينشط حركة السوق.

اعادة النظر فى اسعار الأراضى فى المدن الجديدة كذلك اعادة النظر فى اسعار الكهرباء فى المصانع بحيث السعر منخفض لزيادة القدرة التنافسية وتخفيض رسوم التصدير التى مازالت مرتفعة.

رضا الله حلمى رئيس غرفة صناعة الاخشاب طالب بضرورة تعديل قانون المناقصات والمزايدات وان تلتزم الحكومة بدفع غرامات التأخير فى حالة عدم التزامها بالسداد فى الموعد المحدد لذلك تحديد أسس استيراد الموبيليا والمفروشات لحماية الانتاج المحلى مثل بقية دول العالم.

قال الدكتور نادر رياض عضو اتحاد الصناعات وغرفة الصناعات الهندسية انه من الضرورى تفعيل دور الهيئة العامة للتوحيد القياسى وذلك بتحويلها إلى مؤسسة قومية غير هادفة للربح بمعنى ان تكون لها صلاحية فى استخدام مواردها الذاتية لتطوير امكانياتها ونشاطها وحتى يسمح لها بتوسيع نشاطها فى تطوير انظمة الفحوص والاختبارات والمعايرة الصناعية كما يطالب الارتقاء بالمواصفات القياسية التى اصبحت هى الوسيلة العملية التى ارتضاها النظام العالمى الجديد كذلك ضرورة اعادة النظر فى منح التراخيص الصناعية التى تجدد تلقائيا دون مراجعة استيفاء المؤسسات الصناعية للملاحظات والمأخذ التى تتعلق بالموارد والبيئة والارتقاء بالتكنولوجيا على ان تكون التراخيص الصناعية مرتبطة بمراجعة الشركات الحاصلة على التراخيص بمعرفة الجهة المانحة للتراخيص.

تسجيل السلع

ضرورة العمل بنظام التسجيل للسلع المطابقة للمواصفات واسماء المنتجين لتلك السلع على ان يراعى تحديد وتحديث هذه القوائم سنويا.

العمل على توجيه الجهات الحكومية وقطاع الاعمال العام بالالتزام بشراء السلع والمنتجات المطابقة للمواصفات القياسية المصرية استرشادا بقوائم التسجيل السابقة وهو الأمر الذى سيمثل حافزا كبيرا للمنتجين المخالفين بأن يقوموا بتطوير منتجاتهم.

المهندس سلامة حمزة رئيس غرفة الصناعات الجلدية باتحاد الصناعات طالب بتحرير المادة المصدرة من كافة الرسوم والضرائب لزيادة القدرة التنافسية وضرورة تنشيط السوق المحلى عن طريق وضع سياسات تساعد على تحريك السوق مثل تخفيض الفوائد بالبنوك وتخفيف الاعباء على التجارة والصناعة.

ضبط مزيد من السيولة فى السوق المحلى والحد من اقامة المعارض الموسمية حيث الباب الرئيسى لتسويق السلع المهربة بدون رقابة ومن الضرورى الغاء اقامتها على ان يتم السماح للمحلات التجارية باجراء تخفيض مع بداية العام الدراسى والاعياد.

تعميق انظمة السماح المؤقت والدروباك وتطويرها والعمل على تحديثها بوسائل فعالة.